

الدور السياسي للأمين العام للأمم المتحدة

أ/ ليتيم فتحة

قسم العلوم السياسية

جامعة باجي مختار - عنابة.

Résumé:

The general secretary of the united Nations plays a very important political role besides his administrative one, this function as "Inis Claud" said is enveloped with danger and challenge, the role of the speaker of the international interest as "Trygave Lie" said, is a new role in the world, that's why, even if the general secretary has all good leadership qualities he will play only the role that the strong powers in the united nations has decided.

So, radical changes in the policies of the strong powers and in the way of the general secretary's election are necessary, in addition to the freedom by which the general secretary can practice officiously his political functions.

الملخص:

إن للأمين العام للأمم المتحدة دور سياسي مهم إلى جانب دوره الإداري، هذا الدور كما يقول عنه "إنيس كلود" بأنه محفوف بالمخاطر والتحدي، فدوره متحدث باسم المصلحة العالمية، كما يقول "تريجف لي" هو دور جديد على العالم.

لذلك فحتى إن تمتع الأمين العام بكل الصفات الشخصية القيادية الناجحة فإنه لن يؤدي إلا الدور الذي يرسمه له الإطار العام لتوزيع القوى في المنظمة الدولية، ومن دون تغييرات جوهرية في سياسة الدول الكبرى وكذلك في طريقة انتخاب الأمين العام، وبدون وجود قدر من الحرية والاستقلالية التي يستطيع من خلالها ممارسة سلطاته السياسية، فإن دور الأمين العام في الأمم المتحدة لن يخرج عن كونه تحصيل حاصل لإرادات وسياسات الدول الكبرى.

الدور السياسي للأمين العام للأمم المتحدة

مقدمة:

تعتبر الأمانة العامة للجهاز الثالث في الأمم المتحدة، ويتكون من موظفين دوليين يترأسهم أمين عام وهؤلاء الموظفون هم أكثر من أشخاص عاديين حتى وهم خارج نيويورك" كما يعبر عن ذلك د/ نيس كلود¹. والأمانة العامة هي الهيئة الإدارية التي تشرف على تسيير أعمال هيئة الأمم المتحدة وهي مظهر لاستمرار أعمال هذه المنظمة.

والأمين العام هو أسمى موظف في الأمم المتحدة، ويعين وفقا للمادة 97 من الميثاق التي تنص على أن الأمين العام هو الموظف الإداري الأكبر في هيئته ويعين بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت في الجمعية العامة بناءً على توصية من مجلس الأمن، والتي تصدر بموافقة تسعة أعضاء من بينهم الأعضاء الخمس الدائمون وذلك لمدة محددة بخمس سنوات، ونظرا لأهمية الأمين العام في الأمم المتحدة فقد اعتبره الفقيه *Hanskelson* "أحد الفروع الرئيسية للأمم المتحدة"². وإذا كان الأمين العام بهذه الأهمية، فإن ذلك يقتضي منا التطرق لدوره السياسي في المنظمة الدولية، ففيما يتمثل هذا الدور؟ وما هي حدود وإمكانات الأمين العام في لعب دور فعال في إطار الأمم المتحدة وفقا لميثاق هذه الأخيرة؟ أم أنه يبقى مجرد موظف إداري معين من قبل الخمس الكبار ولن يتجاوز الدور الذي رسمته له هذه الدول؟

اختصاصات الأمين العام الإدارية:

تحدد نصوص الميثاق وظائف عامة غير مؤطرة ومتداخلة بين الإداري والسياسي للأمين العام تتيح له تقليص دوره السياسي أو تفعيله وفقا لمجموعة من المحددات لاسيما الظرف الدولي السائد والقوى التي تؤيده في مجلس الأمن والجمعية العامة وكذا الشخصية التي يتمتع بها الأمين العام. وعموما يمكن تلخيص المهام الإدارية للأمين العام فيما يلي:

1 - تحضير كل اجتماعات الجمعية ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصايا، ويقوم بالوظائف الأخرى التي توكلها إليه هذه الفروع. [المادة 98].

2 - يقدم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة حول عمل المنظمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ومجالات حقوق الإنسان، كما يوجه الدعوة لحضور الدورات العادية والاستثنائية للجمعية العامة.

3 - تنبيه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين. [المادة 99].

4 - تحضير مشروع ميزانية الأمم المتحدة.

5 - يكلف بتسجيل المعاهدات ونشرها.

6 - يمثل الأمم المتحدة أمام المحاكم والمنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة.

7 - تعيين الموظفين وعزلهم وترقيتهم وتوقيع الجزاءات عليهم.

وتنص المادة 100 على أنه : "ليس للأمين العام ولا الموظفين أن يطلبوا أو أن يتلقوا في تأدية واجبه تعليمات من أية حكومة أو من أي سلطة خارجة عن الهيئة وعليهم أن يتمتعوا من القيام بأي عمل قد يسيء إلى مركزهم بوصفهم موظفين دوليين مسؤولين أمام الهيئة وحدها".

الوظائف السياسية للأمين العام:

منح ميثاق الأمم المتحدة سلطات واسعة للأمين العام، إذ أعطي مركزا مساو لذلك المركز المعطى للدولة العضو، ويتمتع كما وصف ذلك تقدير اللجنة التحضيرية لعام 1945 بـ "حق خاص والذي يتجاوز كل سلطة منحت من قبل إلى مسؤول منظمة دولية"³.

ويمكن إجمال هذه الصلاحيات السياسية في:

1 - تنبيه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها تهدد السلم والأمن الدولي ولقد مارس الأمين العام هذه الصلاحية في العديد من المرات منها "تريقف لي" عام 1950 في الأزمة الكورية و"داج هامر شولد" في أزمة الكونغو عام 1960.

2 - الإشراف على إجراءات التحقيق والوساطة والمصالحة ومنها توسط الأمين العام لدى حكومة جمهورية الصين الشعبية للعمل بكل الوسائل للإفراج عن الطيارين الأمريكيين المسجونين في الصين بعد الحرب الكورية.

3 - إنشاء قوات الطوارئ الدولية كما حدث بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 إذ كلف الأمين العام راج هامرشولد بإنشاء قوات الطوارئ الدولية التي عملت في الشرق الأوسط⁴.

4 - التوسط في المشاكل الدولية خاصة المتعلقة بالسلم.

5 - التعاقد مع مختلف المنظمات باسم المنظمة الأممية.

ولقد تباينت حدود وفعالية هذه الوظائف خلال عمر المنظمة الدولية تبعاً لشخصية الأمين العام وللظروف الدولية المحيطة بعمله خلال فترة ولايته، ولقد تعاقب على الأمانة العامة المنظمة الدولية ومنذ نشأتها ست شخصيات متباعدة الدور والفعالية بدأ بتريجف لي إلى كوفي عنان.

1 - تريجف لي (Trygave Lie) (1946-1952):

تولى النرويجي تريجف هالفدان لي منصب أول أمين عام للأمم المتحدة في 01 فيفري 1946، ولقد كان من أشهر الأمناء العامين الذين تعاقبوا على المنظمة لاسيما وهو السياسي المخضرم في بلاده* ولقد تميز بالمبادرة وإقناع الدول الكبرى في الكثير من الأزمات، خاصة وأن المرحلة التي تولى فيها الأمانة العامة كانت من أعقد المراحل والتي تميزت بالخلافات السياسية في ظل الحرب الباردة، ولقد أدت بعض القرارات الصادرة عن الجمعية العامة والتي أعلن صراحة دعمه لها تجاه بعض القضايا السياسية إلى ظهور معارضة سياسية دولية له من دول مختلفة⁵ ومن أهم هذه القرارات قرار تقسيم فلسطين عام 1947، وقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة بعد جدال دولي استمر طويلاً. كما وضع عشر مبادئ للسلام تنفذ خلال عشرين عاماً اقترح أحدها معالجة مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة.

ورغم أن الدور السياسي لـ تريجف لي كان في الكثير من القضايا مرتبطاً بتوافق دولي كبير بين الدول الكبرى خاصة بريطانيا و.و.م.أ والاتحاد السوفياتي، إلا أنه قد ظهرت فيما بعد بعض العلاقات السياسية مع الاتحاد السوفياتي سابقاً ثم مع الولايات المتحدة ومن أهم هذه الخلافات:⁶

الخلاف مع الاتحاد السوفيتي حول القضية الكورية، إذ أدت موافقة الأمم المتحدة على التدخل الأمريكي تحت رايته في حل النزاع الكوري إلى تذمر الاتحاد السوفيتي

لاسيما في ظل الحرب الباردة وتواترها والخشية من نفوذ أمريكي متزايد في منطقة جنوب شرق آسيا وانعكس الموقف السوفيتي من لـي في الاستقبال الفاتر لهذا الأخير من قبل ستالين ثم باستعمال الاتحاد السوفيتي لحق الفيتو في مجلس الأمن حول مسألة تجديد ولاية تريقف لي والتهديد الأمريكي باستخدامها الفيتو ضد أي مرشح آخر، وحتى بعد صدور قرار الجمعية العامة في فيفري 1951 بتمديد ولاية لي لثلاث سنوات أخرى استمر الاتحاد السوفيتي بمعارضته له وعدم التعاون معه مبررا ذلك بعدم قانونية إجراءات تعيينه، واقترح كحل لهذه الأزمة فكرته الشهيرة حول تأليف "ترويك" أي أمانة عامة يرأسها ثلاث شخصيات، تنتمي الأولى إلى الكتلة الشيوعية، الثانية إلى الدول الغربية والثالثة تكون محايدة، لكن رفضت هذه الفكرة.

كما أثار دوره في محاولة لتأييد عضوية الصين الشعبية في الأمم المتحدة عام 1950 غضب الولايات المتحدة الأمريكية التي اتهمته بالانحياز إلى الاتحاد السوفيتي وشنت عليه حملة عنيفة أدت إلى عدوله عن مقترحاته مما أثار حفيظة الاتحاد السوفيتي. وهكذا فقد واجه تريقف لي في أداء دوره السياسي مناخا صعبا وعراقيل ناجمة عن تضارب مصالح القطبين في تلك الفترة، ولقد اضطره كل ذلك إلى تقديم استقالته في أثناء انعقاد الجمعية العامة في 10 نوفمبر 1952، وبجراحة واضحة أوضح لي سياسة الدول الكبرى تجاهه وتأثيرها على قدراته قائلا: "في علاقتي مع الدول الكبرى كان كل شيء يجري على ما يرام ما دمت متفقا معها في الرأي، ولكن بمجرد اختلافنا كانت تقول: "ألستا قائمين بدفع مرتبك؟ ألست خادما للحكومة؟ إنك رجل إدارة فلماذا تتكلم؟"⁷.

2 - داج هامر شولد Dag Hammarskjöld [1961-1953]:

اختير داج هامر شولد بعد ذهاب لي كحل توفيقي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة باقتراح فرنسي وموافقة أغلبية 10 أصوات وامتناع دولة واحدة في المجلس. ولقد تميز هامر شولد بالشخصية القوية والتأهيل الأكاديمي واستقلاله وثقة الأعضاء فيه، كما تميز بالإخلاص والنزاهة والعطف على الدول النامية.⁸

ولقد شجعت كل تلك المزايا على أن يلعب دورا سياسيا بارزا في الكثير من القضايا الهامة منها قضية السويس من خلال نجاحه في إعلان وقف إطلاق النار وتكلفت

مساعيه بنشر أول قوات طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة وهو ما يعد نصرا سياسيا هاما له وإن كان في جزء منه يعود إلى توافق القوتين العظميتين وتأييدهما لهذا القرار .

ولقد تم تجديد ولاية هامرشولد الثانية بالإجماع في سبتمبر 1957 وتميزت هذه الفترة ببروز عدة أزمات سياسية خطيرة ومنها التدخل السوفيتي في المجر والتدخل الأمريكي في لبنان، وتعتبر أزمة الكونغو عام 1960 أخطر هذه الأزمات، إذ تحولت الكونغو إلى ساحة صراع بين القطبين⁹ بتدعيم الولايات المتحدة وحلفائها لكازافوبو ومطالبه الانفصالية وتدعيم الاتحاد السوفياتي للزعيم لومومبا، ولقد نتج عن إصرار هامرشولد على تدخل قوات الأمم المتحدة إلى مهاجمة مستمرة للقوات الدولية والأمين العام الذي دفع حياته في حادث تحطم طائرته في 1961/09/17 فوق روديسيا الجنوبية.

3 - سيثيوثانت *Sithu.Y. Thant* [1971-1961]:

تم اختياره من قبل الجمعية العامة في نوفمبر 1961 ليكمل ولاية هامرشولد التي كانت ستنتهي في 1963، ونظرا للشخصية المسالمة والهادئة فقد تمكن من الفوز بولاية ثانية كاملة عام 1962، ولقد استمر على نهج هامرشولد بإعلانه دعم وحدة الكونغو رافضا الانفصال، ولقد واجه عدة مشكلات سياسية في فترتي ولايته أهمها التدخل الأمريكي في فيتنام، وكانت له آراء واضحة فيما يخص هذه القضية، وصلت إلى حد التهديد بعدم قبوله لولاية ثانية عندما انتهت ولايته الأولى عام 1966 وذلك بسبب رفض الولايات المتحدة إيقاف الحرب في فيتنام.

كما واجه بدبلوماسية ولين مشكلة رفض الاتحاد السوفيتي وفرنسا و12 دولة أخرى تمويل قوات الأمم المتحدة في الكونغو وقبرص والأزمة الكوبية.

كما واجه يوثانت في فترة ولايته الثانية مزيدا من الأزمات الخطيرة أهمها عدوان إسرائيل على العرب في جوان 1967، ولقد وقعت المنظمة الدولية والأمين العام في خطأ جسيم بسماعها بسحب قوات الطوارئ الدولية قبيل تلك الحرب مما فسخ المجال لانفجارها، كما برز ضعفه في المفاوضات والدعوة إلى اتخاذ قرار دولي تجاه إسرائيل وهو القرار 242 الصادر في أكتوبر عام 1967 والذي صدر متأخرا بعد أكثر من خمسة أشهر.¹⁰

وفي نهاية 1971 استقال بوثانت من الأمانة العامة للأمم المتحدة بعد مرض شديد فرض عليه ترك هذه المسؤولية الثقيلة.

4 - كورث فالدهايم Kurt Waldheim [1981-1972]:

وهو من الأبناء العامين البارزين وتمتع بثقافة وتأهيل قانوني رفيع من جامعة فيينا، وخبرة في العمل الدبلوماسي دامت ربع قرن تكللت بنبوء وزارة الخارجية النمساوية، تم مندوب النمسا في الأمم المتحدة، ولقد كان لهذه التجربة الأكاديمية والمهنية أثرها الإيجابي في أثناء ولايته الأولى والثانية. إذ أعلن عزمه على استخدام الحق الممنوح له بدعوة مجلس الأمن الدولي للانعقاد عند نشوب الأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين وتصريحه بأن الأمم المتحدة عاجزة عن حل النزاع في فيتنام.

ورغم ضيق الهامش المتاح لـ فالدهايم في قضايا هامة كقضية الشرق الأوسط، الحرب في فيتنام... الخ، إلا أنه استطاع القيام بدور سياسي فعال في دعم القضية الفلسطينية خاصة بعد حرب 1973 التي شجعت على تحقيق عدة انتصارات سياسية، ويمكن تلخيص دور فالدهايم السياسي تجاه القضية الفلسطينية كما يلي:

1 - دعمه وتبنيه لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي ينص على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثلة للشعب الفلسطيني إلى الإشتراك في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة، وقد تم تبني هذا القرار في 1974/09/21 بعد اقتراح تقدمت به مجموعة من الدول يزيد عددها على نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وذلك رغم رفض الولايات المتحدة وإسرائيل محاولتهما إفشال هذا القرار.¹¹

2 - تأييده لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي اعتبر الصهيونية حركة عنصرية والذي تم تبنيه بأغلبية 72 صوتاً مقابل 25 صوتاً وامتناع 32 دولة عن التصويت، ونظراً لكون القرار يعارض إرادة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد توعدت هذه الأخيرة على لسان "كيسينجر" بتأديب الدول التي صوتت لصالح القرار بتصريحه: "إن الولايات المتحدة ستفكر في إجراءات فعالة على أساس فردي ضد الدول التي صوتت لصالح القرار".

كما واجه كورت فالدهايم بعد صدور هذا القرار حملة إسرائيلية وصهيونية منظمة اتهمته بمعاداة السامية والنازية، وبعد نهاية ولايته الثانية ترك فالدهايم الأمم المتحدة وتولى رئاسة بلاده النمسا، ويعد فالدهايم آخر أمين عام تمتع بشخصية قوية ومن ثم دور قوي وفعال للأمم المتحدة.

5 - خافيير بريزدي كويلا *Javier Perez De Cullar* [1990-1982]:

لم يكن البيروفي دي كويلار أقل مستوى من سابقيه مهنياً أو أكاديمياً فبالإضافة إلى ثقافته الأنجلوساكسونية والثقافة الفرنسية والإسبانية تمتع بخبرة دبلوماسية وأكاديمية هامة، إذ كان سفير بلاده في سويسرا والاتحاد السوفيتي كما ترأس بعثة بلاده في الأمم المتحدة، ثم عمل كموفد للأمم المتحدة في الأزمة القبرصية عام 1974، لكن هذه الخبرة لم تحل دون مجابهته للعديد من الأزمات الدولية لاسيما وأن فترتي ولايته كانت من أصعب المراحل التي مر بها النظام الدولي الذي بدأ ينتقل من نظام الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، ومن أهم هذه الأزمات الغزو الإسرائيلي للبنان في 1982 واتسم دوره في هذه الأزمة بالسلبية والضعف في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وتدخلها السياسي المباشر عبر مبعوثها "فيليب حبيب"، ولم يستطع الأمين العام حتى استخدام صلاحياته الدولية المخولة له في الميثاق والتدخل لوقف هذا الغزو وما رافقه من تدمير ومجازر كمجزرة "صبرا وشاتيلا" عام 1983.¹²

أما الأزمة الأخرى التي واجهت ديكيولار وأثبت ضعفه الشديد فهي غزو العراق للكويت عام 1990، خاصة في ظل هيمنة أمريكية مطلقة لم تسمح بأي تدخل أممي، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي تفردت الولايات المتحدة الأمريكية بشؤون العالم وتحولت على إثره الأمم المتحدة إلى مؤسسة أمريكية تتصرف أو تمتنع عن التصرف وفق إرادة واشنطن*.

وخلال هذه الأزمة لم يستخدم دي كويلار سلطاته التي خولها له الميثاق للتسوية السلمية للمنازعات الدولية من خلال الوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق، حيث تولى الحلف الأطلسي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية مسألة إعادة الأمن في المنطقة وتحرير الكويت، كما لم يقد ديكيولار ولو بزيارة للعراق لتفادي نشوب الحرب التي شنتها

الولايات المتحدة الأمريكية والتي استخدمت فيها كل أنواع الأسلحة المحرمة دوليا حتى بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت في ظل صمت الأمم المتحدة ممثلة بأمينها العام. ويمكن القول أن ولاية دي كويلار في الأمانة العامة للأمم المتحدة هي الأسوأ بين الأمناء العامين إذ تميز بشخصية ضعيفة وأداء سلبي جدا فيما يتعلق بمسائل السلام العالمي، إذا لم يستخدم سلطاته التي خولها له الميثاق.

6 - بطرس غالي [1992 - 1996]:

تولى بطرس غالي العديد من المناصب السياسية في مصر منها وزارة الدولة للشؤون الخارجية عام 1977 كما عينه حسني مبارك عام 1991 نائبا لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية، ونظرا للدور الهام الذي لعبه في تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل خاصة في مفاوضات كامب ديفيد فقد أصبح على علاقة جيدة مع واشنطن وتل أبيب وعلى إثر ذلك تم اختياره للأمانة العامة خلفا لدي كويلار عام 1991 ولم يلق ذلك نقاؤلا واسعا لدى قطاعات هامة من الشارع العربي، ومما ساعد على توليه هذا المنصب هو ثقافته الفرنسية الرفيعة وحماسه للفرنكفونية، الشيء الذي مكنه من الحصول على دعم باريس في الأمم المتحدة، كما أن وجود رأي عام دولي في مجلس الأمن على ضرورة انتخاب الأمين العام لتلك الدورة من القارة الإفريقية دعم من فرص توليه لمنصب الأمين العام.

لقد واجه بطرس غالي خلال ولايته عدة مشكلات إقليمية خطيرة، فشلت الأمم المتحدة في حلها فشلا ذريعا ومن أبرز هذه المشكلات:

- حرب البلقان: إذ تلقى بطرس غالي تشخيص انتقادات لاذعة بسبب الإبادة الجماعية التي قادها الصرب ضد المسلمين والكروات في البوسنة وفشل القوات الدولية في منع جرائم الصرب، ولقد دافع بطرس غالي عن نفسه قائلا: "أنا متهم بأنني ميل إلى الصرب لأنهم أرتوذكس وأنا أرتوذكسي على الرغم من أنه لا توجد علاقة بين الكنيسة القبطية والكنيسة الصربية".¹³

- فشل الأمم المتحدة فشلا ذريعا في الصومال رغم كثرة القرارات المتخذة من قبل مجلس الأمن والتي بلغت 17 قرارا وخمسة بيانات،¹⁴ إلا أن هيمنة الولايات المتحدة على

عملية التدخل من البداية حال دون نجاح عمل الأمم المتحدة التي اضطرت في النهاية إلى سحب قواتها بسبب الخسائر والهجمات التي تلقتها من الفصائل الصومالية.

- العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان في أبريل عام 1996 وارتكابه مجزرة قانا، ولقد قدم على إثرها بطرس غالي تقريراً إلى مجلس الأمن يحمل فيه إسرائيل مسؤولية قتل حوالي 100 مدني لبناني إثر قصفها لموقع دولي لجأ إليه المدنيون اللبنانيون، وأدى هذا التهديد إلى سخط وغضب إسرائيل والولايات المتحدة وكان ذلك - رغم أن بعض الأطراف العربية لم تعتبره قوياً بشكل كاف - من الأسباب القوية التي دفعت واشنطن إلى الاعتراض على الولاية الثانية لبطرس غالي إذ أعلن الرئيس كلينتون لدى استقباله بطرس غالي في 29/09/1996 رفض بلاده ترشيح بطرس غالي لولاية ثانية.

ولقد وضعت الولايات المتحدة جملة من الملاحظات لتبرير عدم ترشيحه ثانية ومنها: - عدم قيام بطرس غالي بالإصلاحات الإدارية في الأمانة العامة، أما الإجراءات التي قام بها فيما يخص تخفيض عدد الموظفين بنسبة 25 % وتخفيض ميزانية الأمم المتحدة فقد اعتبرتها واشنطن غير كافية.

- تحميل بطرس غالي المسؤولية عن مقتل 15 جندياً أمريكياً في الصومال.

- عمر بطرس غالي، كونه بلغ 74 سنة مما يعرقل نشاطه.

7 - كوفي أنان [1996 -]:

يعتبر كوفي أنان ابن المجتمع الأمريكي في تأهيله الأكاديمي وحياته الاجتماعية وحتى في عمله الوظيفي، ولقد نال تأهيلاً عالياً في الاقتصاد والعلوم في جامعات الولايات المتحدة ثم أصبح باحثاً في معهد "ماساتشوست" للتكنولوجيا (MIT)، ولقد تدرج في وظائف الأمم المتحدة منذ عام 1966 إلى أن أصبح أميناً عاماً مساعداً لعمليات حفظ السلام ثم أميناً عاماً للأمم المتحدة خلفاً لبطرس غالي.

ولقد اعتبر الكثير من المراقبين اختيار أنان أميناً عاماً للأمم المتحدة منسجماً مع رغبة الولايات المتحدة التي تربطها علاقات وطيدة مع الرجل* في ظل احتفاظها برؤيتها من الأمين العام موظفاً إدارياً تقنياً بالدرجة الأولى. وعلى المستوى الإداري قام أنان بمجموعة من الإصلاحات المؤسسية الهادفة إلى تفعيل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، كما قام بتأسيس فريق "إدارة عليا"¹⁵ يتألف من مجموعة قيادات أجهزة الأمم المتحدة

ويجتمع أسبوعيا بمشاركة أعضاء من جنيف وفيينا ونيروني وروما، كما قام أنان بتخفيض عدد الموظفين في الأمانة العامة إلى أقل من 900 موظف مما يعتبر امتدادا لسياسة غالبي الإصلاحية في المنظمة¹⁶.

كما قام أنان بعقد قمة لرؤساء الدول والحكومات في الأمم المتحدة بمشاركة 147 دولة وأصدر بيان "الألفية" والذي بين الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في تسوية النزاعات وإقامة عالم أكثر أمنا وعدلا.

لكن هذه النشاطات لم تشفع لأنان فشله المتواصل في القيام بدور سياسي فاعل باعتباره المتحدث الأول باسم المنظمة العالمية، إذ عصفت بالعالم في فترتي ولاية أنان العديد من الأزمات، وتزايدت النزاعات الداخلية وزيادة انتهاكات حقوق الإنسان ويمكن ذكر بعض هذه الإخفاقات كما يلي:

- عدم قيامه بأي دور فيما يتعلق بالعديد من النزاعات كالحرب في الشيشان إذ تم اعتبار القضية من صميم الاختصاص الداخلي الروسي.

- فشله في منع الهجوم على العراق عام 1998 في عملية "تغلب الصحراء" وما رافقها من تدمير وقتل.

- صمت الأمين العام تجاه سياسات الولايات المتحدة الأمريكية المنتهكة للشرعية الدولية ولميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، بل وتزكية هذه السياسات وتدعيمها كما حدث في الحرب على أفغانستان، ثم سلبية الأمين العام تجاه الحرب على العراق التي شنتها الولايات المتحدة في مارس 2003 وما رافقها من انتهاكات لحقوق الإنسان وتدمير وقتل باستخدام أفنك أنواع الأسلحة المحرمة دوليا كالأسلحة الكيماوية والقنابل العنقودية، ولقد لاقى تصريح كوفي عنان في سبتمبر 2004 بأن الحرب الأمريكية على العراق غير مشروعة استهجانا وانتقادا حادا على اعتبار أنه جاء متأخرا جدا، إذ أتى بعد أكثر من سنة ونصف على شن هذه الحرب كما جاء محتشما ودون المستوى المطلوب.

- العجز الواضح للأمين العام ومن وراءه الأمم المتحدة في ردع دولة عضو وهي إسرائيل والتي تخترق الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة يوميا بالقيام بمجازر شنيعة ضد الفلسطينيين دون أدنى إدانة صريحة من قبل كوفي أنان.

- كما فشل أنان فشلا ذريعا في منع نشوب أو حل النزاعات الإقليمية كالنزاع في كوسوفو عام 1998 و 1999 إذ تم تجاهل كلي للأمم المتحدة في هذه القضية التي تولى إدارتها حلف الشمال الأطلسي.¹⁷

الخاتمة:

من خلال ما تم ذكره يمكن القول أن مهمة الأمين العام في الأمم المتحدة هي من أصعب المهام وأدقها، إذ تعكس العلاقة بين الدول العظمى والأمم المتحدة والتي يراد بها دائما أن تكون أداة لتنفيذ سياساتها خدمة لمصالحها.

ولقد سعى الأمراء العامون كل حسب قدراته ومجهوداته للتوفيق بين مهامهم واختصاصاتهم الواردة في الميثاق من ناحية وبين رغبات الدول العظمى خاصة التي بيدها صلاحية اختيار الأمين العام من ناحية أخرى والتي سعت خلال تاريخ الأمم المتحدة إلى تحويل دور الأمين العام إلى مجرد مهمة إدارية وتنظيمية فقط وذلك على حساب دوره السياسي المستقل.

- إن ميثاق الأمم المتحدة في حد ذاته يحدد الإطار القانوني الذي على ضوءه يتحرك الأمين العام، إذ تجعل المادة 97 مسألة تعيين وإعادة ترشيح الأمين العام بيد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن مما يجعله في أحيان كثيرة يتصرف وفقا لما ترتضيه الدول الكبرى أو على الأقل عدم إغضابها مما يعرض موضوعيته واستقلاليتها للخطر.

- إن فعالية الدور السياسي للأمين العام عادت في بعض جوانبها إلى الاستفادة من التوازن في موازين القوى في الأمم المتحدة لاسيما في فترة الحرب الباردة، أما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفرد الولايات المتحدة بالهيمنة فإن استقلالية الأمين العام الإدارية والسياسية والفكرية أصبحت على المحك. ولذلك يمكن القول أن وظيفة الأمين العام السياسية تخضع لملاسات الوضع الدولي وتقلبات الأمزجة لدى الحكام واهتزازات التحالفات، إلا أنه وكما يعبر الدكتور "المجذوب" أن الأمين العام الذي يتمتع بشخصية قوية وإرادة وحكمة يستطيع الوقوف في وجه الأعاصير والتفاوض والصبر على الأزمات.¹⁸

وعلى ضوء هذه الاستنتاجات يمكن إدراج بعض الاقتراحات لتقوية وتعزيز دور الأمين العام في الأمم المتحدة باعتباره رئيس أعظم منظمة تضم دول العالم أجمع ومن هذه الاقتراحات:

- 1 - ضرورة إعادة النظر في شخص الأمين العام وطرق انتخابه، حيث يجب أن يجمع كما يقول الدكتور غضبان بين "عناصر الواقعية والمثالية وأن يكون اختياره على أساس الجدارة والاستحقاق أكثر من الأساس الجغرافي"¹⁹.
- 2 - يجب الاهتمام بالعناصر الشخصية للأمين العام، إذ يجب أن يتمتع بالمبادرة وقوة الشخصية والثقافة القانونية والحنكة السياسية والمبادأة.
- 3 - يجب على الأمين العام أن لا يكون تابعا لدولة ما ولا مجرد موظف إداري لدى الخمس الكبار وإنما معبرا عن الضمير العالمي للشعوب المتعطشة للحرية والسلام.
- 4 - يجب على الأمين العام تطوير دور الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي وضرورة التركيز على نهضة الجنوب ودبلوماسية التنمية خاصة في ظل تفاقم المشكلات الاقتصادية في العالم ونقص الغذاء والجفاف وغيرها.
- 5 - إن ثورة التغيير المتسارع في نظم الإدارة والاتصال تضع الأساليب المتبعة في الأمم المتحدة في موقف صعب في ظل المساهمات المالية المتأخرة من الأعضاء مما يستلزم من السكرتير العام تعبئة الموارد المادية والبشرية اللازمة لتحديث البيئة الإدارية للمنظمة الدولية لموظفيها 15000 وميزانياتها الشحيحة لكي تسبق العصر وتكون نواة التنظيم الدولي في القرن 21.

خاتمة

إن للأمين العام للأمم المتحدة دورا سياسيا مهما إلى جانب دوره الإداري هذا الدور كما يقول عنه "إنيس كلود" في كتابه "التنظيم الدولي والسلام العالمي" بأنه محفوف بالمخاطر، فدور متحدث باسم المصلحة العالمية كما يقول تريجف لي هو دور جديد على العالم، ومفهوم سابق على أوان زماننا في نواح كثيرة.²⁰

ولذلك فحتى إن تمتع الأمين العام بكل صفات الشخصية القيادية الناجحة فإنه لن يؤدي إلا الدور الذي يرسمه له الإطار العام لتوزيع القوى في المنظمة الدولية، ومن دون

تغييرات جوهرية في سياسات الدول الكبرى وكذا في طريقة انتخاب الأمين العام، وبدون وجود قدر من الحرية والاستقلالية التي يستطيع من خلالها ممارسة سلطاته السياسية، فإن دور الأمين العام في الأمم المتحدة لن يخرج عن كونه تحصيلًا حاصلًا لإدارة وسياسات الدول الكبرى.

الهوامش

- ¹ - أنيس كلود. التنظيم الدولي والسلام العالمي. ترجمة عبد الله العريان. القاهرة. دار النهضة المصرية . 1964. ص5.
- ² - محمد طلعت الغنيمي. الأحكام العامة في قانون الأمم الإسكندرية. منشأة المعارف. 1971. ص 542.
- ³ - غضبان مبروك. التنظيم الدولي والمنظمات الدولية. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. 1994 . ص 158.
- ⁴ - علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، 2003، ص 169.
- * تولى عدة مناصب سياسية منها وزارة العدل. وزارة الخارجية.
- ⁵ - محمد الخضر. قراءة في الدور السياسي للأمم المتحدة. دمشق. دار حازم للطباعة والنشر. 2001.. ص 87.
- ⁶ - محمد الخضر المرجع السابق، ص 88.
- ⁷ - محمد الخضر. المرجع السابق. ص 90.
- ⁸ - محمد المجذوب، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات الدولية والإقليمية، بيروت، الدار الجامعية، (ب.س.ط) ص 273.
- ⁹ - كلارك إشبيريغ. الأمم المتحدة في ربع قرن، ترجمة عباس العمر. بيروت. دار الآفاق الجديدة. (ب.س.ط). ص 154.
- ¹⁰ - محمد الخضر، مرجع سابق، ص 94.
- ¹¹ - محمد الخضر المرجع السابق، ص96.
- ¹² - محمد الخضر، المرجع السابق ص 99.

- * تشير هنا إلى صدور السريع لاثني عشرة قرارا بموجب الفصل 7 من الميثاق تدين الغزو العراقي للكويت وتفرض العقوبات وتبرر استخدام القوة العسكرية..
- 13 - محمد خضر، المرجع السابق ص 104.
- 14 - مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة، 2003، ص 254.
- * يتمتع أنان بصداقة شخصية جيدة مع وزيرة الخارجية السابقة "مادلين أولبرايت" كما له صداقات واسعة مع النواب والشيوخ الأمريكيين.
- 15 - محمد خضر، ص 109.
- 16 - Abdenour Benantar, *L'ONU Après la Guerre Froide: L'Imperatif de Reforme*, Alger, Casbah, Editions, 2002, P.P 81 -83.
- 17 - مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، مرجع سابق، ص 376.
- 18 - محمد المجذوب، مرجع سابق. ص 276
- 19 - غضبان مبروك، مرجع سابق. ص 162
- 20 - إنيس كلود، مرجع سابق، ص 295.